

المؤتمر العام
الدورة التاسعة والعشرون
روما، ٧ - ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧

السيد رئيس المؤتمر،
السيد الرئيس المستقل للمجلس،
أصحاب المعالي الوزراء،
سيداتي، سادتي،

منذ عام، وفي نفس هذه القاعة، عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ولست في حاجة إلى تأكيد أهمية هذا الحدث بالنسبة لتحقيق التفويض الممنوح لهذه المنظمة. وأود أن أوجه عظيم الشكر والامتنان، مرة أخرى، إلى جميع أولئك الذين أسهموا في هذا النجاح الكبير الذي حققه مؤتمر القمة، أي الحكومات والبرلمانيون وممثلو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص وموظفو المنظمة.

ولقد حان الوقت الآن لتحقيق الجانب الأهم من هذه العملية بعزم وقوة واتساق، وهو تنفيذ الالتزامات التي وافق عليها ١٨٦ بلدا. وهذا هو المنظور الذي تعقد في إطاره الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر المنظمة.

(حالة الأغذية والزراعة في العالم)

تشهد حالة الأغذية والزراعة في العالم اليوم أوضاعا متناقضة. فقد ساعدت المحاصيل الجيدة التي تحققت في موسم ١٩٩٦، إلى حد كبير، على التخفيف من الضغوط الشديدة التي تعرضت لها أسواق المواد الغذائية في ١٩٩٥-١٩٩٦. ومع ذلك، فقد استمرت الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان. وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٧ إلى زيادة في الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة ١,١ في المائة فقط. ومن ناحية أخرى، فإن مخزونات الحبوب التي يقدر مجموعها بنحو ٢٨٥ مليون طن، أو ما يزيد قليلا عن نسبة ١٥ في المائة من مجموع الكميات المنتظر استهلاكها في ١٩٩٧/١٩٩٨، لن تكون كافية لضمان المستوى الأدنى للأمن الغذائي الذي يتراوح بين ١٧ و ١٨ في المائة من الاحتياجات السنوية. وبالنسبة للعديد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، تشكل التكاليف الباهظة لواردات الأغذية مشكلة مالية خطيرة، كما أنها تعوق تقدمها نحو تحقيق الأمن الغذائي.

ومن ناحية أخرى، تبدو الصورة أكثر اشراقا على المستوى العالمي. فمن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي العالمي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ نحو ٤,٢ في المائة مقابل ٤,١ في المائة عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن الأوضاع مازالت تدعو إلى القلق في أجزاء كثيرة من العالم. إذ يتعرض لخطر التهميش عدد كبير من البلدان النامية التي تن تحت وطأة الديون الخارجية التي بلغ مجموعها ٢١٧٧ مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦. والعديد من هذه البلدان يبذل جهودا مضيئة لكي يهيئ بيئة قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين قدراته التنافسية بالسرعة التي تمكنها من مواكبة سرعة التحرر التجاري وعولمة الاقتصاد. ومازالت المعونات المقدمة للتنمية تتضاءل بالأرقام الحقيقية، فقد ظلت قيمتها الإسمية خلال السنوات الأخيرة بحدود ٦٠ مليار دولار.

أما المعونات المقدمة إلى القطاع الزراعي فقد شهدت، على العكس من ذلك، تراجعاً شديداً حيث هبطت من ١٦ مليار دولار في ١٩٨٨ إلى ١٠ مليارات تقريباً في ١٩٩٥، وإن كان يبدو، لحسن الحظ، أن هذا الاتجاه بدأ يتغير. وفي مثل هذه الظروف لا مفر من أن تزداد الفجوة اتساعاً بين الأغنياء والفقراء، سواء فيما بين البلدان أو في داخل كل منها.

وعلاوة على ذلك، فمازالت الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ الغذائية قائمة، بل وتزداد تفاقماً في كثير من الحالات. ولما كان السلام شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي، فمن الصعب على الشعوب الجائعة أن تحيا حياة آمنة.

(تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية)

لقد أقدمت المنظمة على العديد من الإجراءات من أجل تحقيق الأهداف التي ينشدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية:

إذ تعكف المنظمة على وضع الوثائق الخاصة بالاستراتيجيات القطرية للزراعة وللأمن الغذائي حتى عام ٢٠١٠، بالتعاون مع ١٥٠ دولة عضواً من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول، وهذا يوفر أطراً للتعاون بين المنظمة وهذه البلدان. وينبغي أن تشارك البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة في هذه العملية، وأن تقوم بأعداد وثائق مماثلة في أقرب وقت ممكن، وبذلك تكون قد تبنت منظوراً عالمياً لآراء مشكلات الأمن الغذائي.

كذلك شرعت المنظمة منذ بداية العام الحالي في وضع نظام المعلومات والخرائط التي توضح مدى انعدام الأمن الغذائي والحساسية للاختلالات الغذائية، وهي تتعاون في ذلك تعاوناً وثيقاً مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والقطرية العاملة في هذا المجال. وقد استطاعت مشاركة الخبراء التي عقدتها المنظمة في شهر مارس/آذار الماضي تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للبدء في تنفيذ هذا البرنامج. وقد حظيت هذه الإجراءات بقبول لجنة الأمن الغذائي العالمي لدى انعقاد دورتها في شهر أبريل/نيسان ١٩٩٧، وتم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع تلك الإجراءات موضع التنفيذ.

غير أن خفض عدد أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على كفايتهم من الأغذية - والذين يصل عددهم إلى ٨٠٠ مليون نسمة - بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب أكثر من مجرد القاء البيانات وتنظيم الندوات وإجراء الدراسات واعداد التقارير التي يضعها الخبراء الاستشاريون. ولهذا السبب بدأنا في تنفيذ أعمال ملموسة في الميدان، كان على رأسها البرنامج الخاص للأمن الغذائي وهو البرنامج الموجه نحو المجتمعات المحلية الريفية في البلدان الفقيرة وبدأ تشغيله فعلاً في ٢٤ بلداً. وتجري في الوقت الحاضر عمليات وضع برامج خاصة للأمن الغذائي في ٤٢ بلداً آخر. ومع أن الأموال المخصصة لهذا الهدف في البرنامج العادي للمنظمة قد تكون متواضعة، فقد كانت عاملاً مساعداً على

تعبئة موارد اضافية من مصادر المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بحيث تسمح بتوسيع نطاق هذا البرنامج الحيوى تدريجيا حتى يشمل جميع بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض وعددها ٨٦ بلدا.

ومن جهة أخرى، حقق نظام الطوارئ للوقاية من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود عددا من الانجازات الملحوظة منها: التدخل فى الوقت المناسب لمواجهة حالات الطوارئ، ولاسيما الطاعون البقرى فى خمسة بلدان، ومكافحة الجراد الصحراوى فى المناطق الأكثر تعرضا لهذا الوباء بشمال أفريقيا ومنطقة السهل الأفريقى والمناطق المحاذية للبحر الأحمر وخليج عدن. وسيمضى هذا البرنامج فى انشاء شبكة عالمية من الوحدات القطرية وتعزيز قدرات التدخل السريع ومساعدة البلدان على استئصال الأمراض الحيوانية ومكافحة الأمراض التى تصيب المزروعات.

كذلك تعمل المنظمة على مواصلة وتعزيز دعمها للدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية مراكش على المستويين المعيارى والتشغيلى. وقد ركزت هذه المساعدات التى قدمتها المنظمة من خلال ١٨ ندوة اقليمية و ٤٤ مشروعا قطريا على السياسات الزراعية، وعلى الآفاق التى أتاحتها "القرار المتعلق بالتدابير ذات الصلة بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرامج الاصلاح على البلدان الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية"، وعلى حقوق الملكية الفكرية، وتدابير الصحة العامة والصحة النباتية، والحواجز الفنية التى تعوق التجارة والمعايير الدولية التى تحددها هيئة الدستور الغذائى - وقد بلغ عدد البلدان الأعضاء فى هذه الهيئة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية فى الوقت الحاضر ١٥٨ بلدا. ومع ذلك، يتعين على المنظمة زيادة قدراتها لكى تساعد فى التحضير للمفاوضات التجارية المقبلة من خلال التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى والأونكتاد.

وقد أكد مؤتمر القمة العالمى للأغذية بقوة على ضرورة ربط المجتمع المدنى بالكفاح من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية، وعلى هذا الأساس، شجعت المنظمة على البدء فى تنفيذ حملة "الغذاء للجميع"، وقد شرع عدد من البلدان المتقدمة والنامية فى عمليات للتنسيق القطرى لهذا الغرض. واننى من هذه المنصة أكرر ندائى إلى جميع الحكومات لكى تشرع فى تنفيذ حملات قطرية لتحقيق "الغذاء للجميع" مستعينة فى ذلك بتنظيم محافل قطرية تجمع كافة الأطراف والشركاء المعنيين بشؤون التنمية (من البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب ووسائل الاعلام والجامعات وغير ذلك)، وفى اطار هذا التوجه إلى الرأى العام العالمى، ساعد تنظيم البرنامج التلفزيونى TeleFood بمناسبة يوم الأغذية العالمى فى زيادة الوعى بمشكلات الجوع وسوء التغذية بين ما يقدر بنحو ٥٠٠ مليون مشاهد للعديد من البرامج التلفزيونية فى أكثر من ٧٠ بلدا.

وبتوجيه من لجنة التنسيق الادارية التابعة للأمم المتحدة، أنشئت آلية للتعاون فيما بين الوكالات من أجل تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمى للأغذية مع

انشاء شبكة للتنمية الريفية والأمن الغذائي بناء على اقتراح من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأخيرا فقد استحدثت المنظمة آلية لمتابعة تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وفقا لتوجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي ستستعرض مدى التقدم في هذا الشأن خلال دورتها المقبلة.

(انجازات أخرى)

السيد الرئيس،

لقد واصلت المنظمة جهودها وعززتها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أقره المجلس في دورته السادسة بعد المائة في يونيو/حزيران ١٩٩٤، على مستوى السياسات والأولويات وهياكل المنظمة. كما أنها نفذت إجراءات أخرى في ميادين أخرى مهمة من الميادين التي تقع ضمن اختصاصاتها.

ويسرني أن أشير أولا إلى أن المبادرات الخاصة باستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام قد حققت ما يلي:

- الموافقة على خطة العمل العالمية التي وضعها المؤتمر الدولي الفنى للموارد الوراثية النباتية الذي عقد في ليزيغ في يونيو/حزيران ١٩٩٦؛
- تعديل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛
- برنامج المكافحة المتكاملة للآفات الذي جرى تنفيذه بنجاح في آسيا ويجرى تنفيذه حاليا في أفريقيا.

ويأتى بعد ذلك مجال الغابات، فقد واصلت المنظمة وضع برنامج يركز على مساهمة الغابات في الأمن الغذائي، وعلى الإدارة الفعالة والرشيده للموارد الحرجية، وإيجاد توازن بين المنافع الاقتصادية والبيولوجية والاجتماعية للغابات، كما أنها ساعدت على وضع برامج حرجية قطرية، ولاسيما من خلال وضع خطة للتنمية المستدامة لكافة أنواع الغابات والأنشطة الحرجية. كما ساهمت المنظمة مساهمة جوهرية خلال السنتين الماضيتين في الحوار القائم بشأن المسائل الحرجية على المستوى الدولي ولعبت دورها الريادي الكامل في دعم نشاط جماعة العمل الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الغابات، وترأست الفريق المشترك بين الوكالات، وهو الفريق الذي تولى اعداد خطة عمل لتنفيذ المقررات التي اتخذتها الجماعة. ومن جهة أخرى، فلم يمتض سوى أقل من شهر على انعقاد المؤتمر الدولي الحادى عشر للغابات في مدينة أنطاليا بدعوة من تركيا وبدعم من المنظمة.

وأخيرا، فقد واصلت المنظمة جهودها في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، في إطار خطة عمل كيوتو بشأن المساهمة المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي، وفي ضوء مدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد، وتعزيز الأجهزة الإقليمية،

ولاسيما هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي التي أنشئت حديثا والمجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط. وفي الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العام السابق، عقدت المنظمة ٢١ مشاورة فنية لإدارة موارد المصايد البحرية في إطار أجهزتها الإقليمية. كما كثفت المنظمة، من جهة أخرى، نشاطاتها في مجالات الموارد الوراثة المائية، وأنجزت عددا من الدراسات تناولت تأثير اعصار النينيو على مصايد الأسماك في بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

(معالجة المعلومات وتحليلها ونشرها)

لا يزال جمع المعلومات وتحليلها ونشرها واحدا من أهم أنشطة المنظمة في كل هذه المجالات. وما برح التقرير الذي تصدره المنظمة سنويا عن حالة الأغذية والزراعة يستخدم كمصدر أساسي للمعلومات في هذه المجال. ويتضمن هذا التقرير في الوقت الحاضر فصلا عن حالة الأمن الغذائي كمتابعة لمؤتمر القمة. كذلك تم إصدار مطبوعين جديدين يتضمنان تحليلا متعمقا لحالة قطاعي مصايد الأسماك والغابات والمشكلات الخاصة التي تواجه هذين القطاعين، الأول بعنوان "حالة المصايد وتربية الأحياء المائية في العالم" والثاني بعنوان "حالة الغابات في العالم". وقد صدر في عام ١٩٩٦ تقرير المسح السادس للأغذية في العالم شاملا الصين وبلدان وسط آسيا التي تمر في مرحلة التحول وذلك لأول مرة. واستخدمت في إعداد هذا التقرير طرق منهجية متقدمة، كما أنه يتضمن معلومات أكثر دقة عن المعالم الانثروبولوجية.

كذلك تواصل المنظمة تقديم معلومات مرجعية عن التوقعات طويلة المدى بشأن الزراعة والأمن الغذائي في العالم، وفي أعقاب صدور الدراسة التي أعدتها المنظمة في عام ١٩٩٣ بعنوان "الزراعة عام ٢٠١٠". وسوف تقوم المنظمة بتحديث هذه الدراسة لتتضمن التطورات المحتملة حتى ٢٠١٥ مع تقييم أكثر عمومية لما يمكن أن يحدث حتى عام ٢٠٣٠.

(المعلومات وأساليب الاتصال الحديثة)

قامت المنظمة في السنوات الأخيرة بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط بغرض تحقيق الاستفادة الفعالة من المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة. وقد ساعد تدبير أو استبدال المعدات والبرامج والتطبيقات، وكذلك تحسين تدفق المعلومات عن طريق الشبكة الداخلية والشبكة الدولية، وادخال الوسائط المتعددة، في ترشيد وتحديث النظم المطبقة في المنظمة مع خفض التكاليف. وقد أصبح بوسع المنظمة الآن أن تستخدم تسهيلات عقد الاجتماعات والمشاورات باستخدام الفيديو بدلا من الطريقة التقليدية المستخدمة في تنظيم الاجتماعات والمشاورات.

وهكذا أصبحت تقنيات نشر المعلومات مواكبة للتطورات العصرية بفضل الامكانيات التي تتيحها الوسائل الإلكترونية المتاحة. وقد أصبح بوسع المركز العالمي للمعلومات الزراعية (WAICENT) الآن تزويد الحكومات والمؤسسات والجمهور بصفة

عامة بكثير من المعلومات الهامة عن الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، وهي تتضمن: FAOSTAT عن البيانات الاحصائية و FAOINFO عن المعلومات المستمدة من النصوص والوثائق و FAOSIS للحصول على المعلومات المتخصصة، وخصوصا ما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية والمبيدات. وفيما يتعلق بالنظام العالمي للاعلام والانذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة فقد تم وضع ثلاثة نماذج مختلفة للحصول على المعلومات من هذا النظام.

وقد أسفرت كل هذه الجهود عن تحقيق نتائج طيبة. فالموقع الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) يتلقى ما يزيد على مليون اتصال شهريا، وقد ساعد ذلك على تعزيز قدرة المنظمة على نشر ما لديها من معلومات باللغات الانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية. وفي نفس الوقت، فقد تم توزيع ألفي قرص مدمج (CD-ROMs) على الدول الأعضاء لتمكينها من الاطلاع على البيانات التي يتضمنها المركز العالمي للمعلومات الزراعية (WAICENT) في المناطق التي لا يكون من السهل فيها الاتصال بشبكة انترنت أو لا توجد فيها هذه الشبكة على نطاق واسع. وسوف يتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ادخال توسعات أخرى في مختلف خدمات توفير المعلومات للبلدان الأعضاء. وبمزيد من التحديد، ستصبح سلسلة من الوثائق الفنية التي تصدرها المنظمة متاحة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) أو في شكل أقراص بصرية، كما ستساعد المنظمة البلدان الأعضاء في تطوير قدراتها وتحسين استفادتها من ثروة الوثائق الموجودة لدى المنظمة.

(المشاركة على مستوى القاعدة ودور المرأة)

السيد الرئيس،

إن المنظمة حريصة جدا على أن يشارك جميع أعضاء المجتمع في تحقيق الهدف المشترك وهو الغذاء للجميع. وتعطي المنظمة أولوية متقدمة لتطور الأعمال للنهوض بدور المرأة في اطار تشجيع المشاركة في جميع برامج المنظمة وأنشطتها. وضمن اطار أمانة المنظمة نجحت "لجنة المرأة والتنمية" في تشجيع جميع المصالح الفنية في المنظمة على مراعاة المساواة بين الجنسين عند صياغة برامجها ومشروعاتها. وقد أصدرت المنظمة دراسة تفصيلية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ لزيادة الوعي بأهمية دور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالتدريب فقد شمل برنامج تحليل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ودور المرأة الذي ينفذ منذ شهر يونيو/حزيران ١٩٩٦، نحو ألفي خبير في ٦٠ بلدا. كذلك فان جميع الأنشطة التي تنفذ في اطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي ستؤدي إلى زيادة قدرة المرأة الريفية على الحصول على التكنولوجيا ومستلزمات الانتاج والقروض، كما أن هناك اهتماما خاصا بتربية الدواجن وزراعة الخضروات بغرض التسويق باعتبارها من الأنشطة التي تهتم المرأة عموما.

كذلك فمن اللازم تعبئة جهود الشباب. ولذلك فقد أنشئت كخطوة أولى شبكة تضم المؤسسات الحكومية المسؤولة عن شباب الريف في ١٥ بلدا من البلدان المتحدثة بالانجليزية في أفريقيا، وذلك لتعزيز مشاركة الشباب في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسوف يتسع نطاق هذا النشاط في المستقبل القريب ليشمل عددا من البلدان الأخرى.

(المشاركة)

السيد الرئيس،

إن المنظمة تسعى جاهدة لاستكشاف امكانيات المشاركة والتنسيق مع العديد من المؤسسات والوكالات الأخرى، ومنها:

- البنك الدولي والبنوك الإقليمية من خلال عقد اتفاقيات جديدة، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي؛
- المؤسسات الدولية المعنية بالأغذية والزراعة في روما، وأخص بالذكر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك بفضل الاتصالات المنتظمة والكثيرة على جميع المستويات؛
- الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ولجنتها الاستشارية الفنية والمعاهد المركزية التابعة لها؛
- وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تخضع للجنة التنسيق الإدارية؛
- وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

كذلك أقامت المنظمة أشكالا مختلفة من التعاون مع البلدان الأعضاء: فخلال السنوات الثلاث الماضية شارك نحو ٧٥٠ خبيرا في تنفيذ برامج المنظمة في اطار اتفاقيات التعاون مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول، كما شارك نحو ١٥٠ باحثا في برنامج التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، واستعانت المنظمة بما يزيد على ٤٠٠ خبير في اطار برنامج المتقاعدين. ولست بحاجة الى أن أؤكد على أن هذه الاتفاقيات تضمن جودة الأداء كما أنها في الوقت نفسه تحقق وفورات كبيرة مقارنة بتكلفة الخبراء الاستشاريين الدوليين. وعلى صعيد آخر، ولدعم البرنامج الخاص للأمن الغذائي أبرمت المنظمة عدة اتفاقيات للتعاون بين الجنوب والجنوب في البلدان النامية الأكثر تقدما وبذلك أمكن الحاق الكثير من الخبراء الميدانيين بالعمل مع المجتمعات الريفية في البلدان النامية الأخرى، وذلك بدعم من المنظمة. وأخيرا فلارتفاع بمستوى القدرات القطرية، أجرت المنظمة استقصاء عن فرص التدريب التي يمكن أن توفرها البلدان الأعضاء للطلبة والمتدربين من البلدان النامية في مؤسساتها التدريبية القطرية مع تغطية بعض التكاليف أو كلها. وعلى نفس المنوال، سوف تستعين المنظمة في حدود مواردها بالفئات الشابة من المهنيين بحيث يستطيع هؤلاء الشباب اكتساب الخبرات العملية واستكمال ما لديهم من معارف نظرية متقدمة.

(الاستثمار)

إن تشجيع الاستثمار في الزراعة، وهو الموضوع الذى وقع عليه اختيار المنظمة هذا العام ليكون شعار اليوم الأغذية العالمى، يمثل أحد المجالات الرئيسية الأخرى لنشاط المنظمة. ولقد تعاون مركز الاستثمار مع وكالات التمويل خلال عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦، واستطاع تحضير مشروعات استثمارية بلغ مجموع قيمتها ٦ مليارات دولار، منها ٣,٥ مليار دولار من مصادر الائتمان الخارجية. كما أمكن تعبئة ما مجموعه ٢,٥ مليار دولار فى ١٩٩٧.

ولا يزال برنامج التعاون الفنى بالمنظمة يضطلع بدور تنشيطى حيوى. فمنذ يناير/كانون الثانى ١٩٩٦، أمكن الشروع فى ٣٥٠ مشروعاً جديداً، تلبية لطلب البلدان الأعضاء فى المجالات التى تتطلب اجراءات تحضيرية عاجلة أو طارئة. ومازال البرنامج يحتفظ بالصفات المميزة له وهى سرعة الموافقة على المشروعات وقصر فترة تنفيذها وقلة التكاليف والتركيز على الجوانب العملية.

ويشهد التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى انتعاشاً فى الوقت الحاضر بعد أن كان قد انخفض بشكل حاد فى السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك الى تعزيز دور المنظمة فى تنفيذ المشروعات التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى حيث بلغ مجموع الأموال الجديدة التى وافق عليها البرنامج خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٧ ما يساوى ٤٠ مليون دولار وهو ما يزيد على مجموع ما قدمه هذا البرنامج خلال السنة الماضية.

(إعادة تنظيم هيكل المنظمة واللامركزية)

السيد الرئيس،

لقد مضينا خلال السنتين الماضيتين بكل حزم وتصميم فى إعادة تنظيم واصلاح هيكل المنظمة طبقاً لنفس الأهداف الملحة وهى البحث عن سبل لتحقيق وفورات، وزيادة كفاءة الأداء عن طريق تطبيق اللامركزية. وقد تم ذلك فى ظروف من التقشف المالى الشديد.

- فسوف ننتهى من تطبيق عملية اللامركزية فى ديسمبر/كانون الأول من العام الحالى: فقد تم افتتاح جميع مكاتب الاتصال والمكاتب شبه الإقليمية الجديدة، وتم تعزيز المكاتب الإقليمية ونقلتها إليها آخر مجموعة من العاملين بقسم العمليات الميدانية. وخلال ١٩٩٨-١٩٩٩ سوف ننتهى من تحسين تغطية الدول الأعضاء بممثلى المنظمة عن طريق اعتماد ممثلى المنظمة فى أكثر من دولة واحدة فى آن واحد، والاستعانة بمسؤولى البرامج الوطنيين والمراسلين الوطنيين. وسوف نمضى فى اتخاذ تدابير تحسين كفاءة المكاتب القطرية التى بدأناها منذ ١٩٩٤. وفى يناير/كانون الثانى ١٩٩٨ ستكون نسبة ٣١ فى المائة من العاملين من فئة المهنيين والمديرين وكذلك نسبة ٣٨ فى المائة من مجموع الموظفين قد الحقوا بالمكاتب الخارجية فى اطار عملية تطبيق اللامركزية. وبتطبيق اللامركزية على الأنشطة

المختلفة التي تقوم بها المنظمة، وخصوصا تقديم المعونة فى مجال وضع السياسات وتنفيذ المشروعات، ستصبح المنظمة أكثر قدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء وأكثر قربا من المجتمعات الريفية فى مختلف المناطق الجغرافية.

- كذلك مضينا فى تخفيض عدد العاملين بالمنظمة بإلغاء ٥٠٣ وظائف، تمثل ١٢ فى المائة من مجموع الوظائف. فبعد أن كان عدد الوظائف ٤١٨٥ وظيفة فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٤، سينخفض ذلك العدد إلى ٣٦٨٢ وظيفة فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٨، كما هو مقترح فى برنامج العمل والميزانية. وفى نفس الوقت، فإن سبع وظائف مهنية فقط هي التي الغيت. كذلك تم اصلاح الهرم الوظيفى بإلغاء ٣٧ وظيفة من وظائف المديرين، أى أن عدد وظائف المديرين قد خفض بنسبة ١٥,٦ فى المائة. ولقد ساعدت الشفافية والتشاور مع ممثلى العاملين - الذين أود أن أشيد بجهودهم فى هذه المناسبة - على التقليل من الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك. وفى الوقت نفسه أولينا عناية كبيرة لتدريب العاملين، وزيادة عدد الوظائف المهنية التي تشغلها النساء، وكذلك مراعاة الانصاف فى توزيع الوظائف بين الدول الأعضاء. فقد انخفض عدد الدول غير الممثلة بموظفين من ٥٤ دولة فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٤ إلى ٣١ دولة فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، مع مراعاة عمليات الاختيار والتعيين الجارى تنفيذها. ومع تخفيض عدد الموظفين، تحققت وفورات سنوية بلغت ٢٥ مليون دولار نتيجة لتخفيض نفقات السفر والترجمة والمطبوعات والاجتماعات.

(الاصلاحات الادارية والمالية)

ولقد صاحبت عملية اعادة الهيكلة هذه اصلاحات أخرى لا تقل عنها أهمية فى القطاعين الادارى والمالى. فقد أسندت المسؤوليات العملية والادارية والمالية الى المصالح الفنية المختلفة بمقر المنظمة والى مجموعات مختصة بذلك فى المكاتب الميدانية. وقد تمثل ذلك فى انشاء وحدات للدعم الادارى على مستوى المصالح الفنية والمكاتب الاقليمية. وفى نفس الوقت، تم تشديد عمليات المراجعة فى جميع المكاتب الاقليمية وشبه الاقليمية والقطرية.

كذلك سعت المنظمة جاهدة من أجل تبسيط الاجراءات الادارية والمالية خلال فترة السنتين الماضيتين، وشرعت فى احلال نظام أوراقك الحديث محل النظام القديم لادارة الشؤون المالية وشؤون الموظفين.

وفيما يتعلق بالتخطيط، أدخلت تعديلات على أساليب البرمجة والتنسيق كما تم تحسين الخطة متوسطة الأجل. ويجرى حاليا وضع نظام البرمجة بالأهداف موضع الاختبار فيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية.

(برنامج العمل والميزانية)

جاء برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نتيجة لتحليلات دقيقة داخل المنظمة ومشاورات حساسة ومطولة مع الدول الأعضاء. وقد تناولت الدراسات التي أجريت وفقا للخطوط التوجيهية التي وضعها المجلس ولجانته الفنية تأثير الخيارات المختلفة للميزانيات البرامجية. ولذلك فإن برنامج العمل والميزانية المقدم إلى المؤتمر يتضمن تصورين مختلفين بناء على طلب المجلس، هما: التصور الخاص بالمقترحات المتعلقة بالنمو الصفري الحقيقي المقدم بالتفصيل بميزانية مجموعها ٦٧٥ مليون دولار، والتغييرات التي سيلزم إجراؤها في إطار النمو الصفري الإسمي بميزانية مجموعها ٦٥٠ مليون دولار. وقد تم اصدار وثيقة تكميلية موجزة تحدد التخفيضات اللازمة للوصول الى ميزانية بنمو دون الصفري الإسمي. وينبغي الإشارة في هذا السياق الى أن الميزانية التي وافق عليها المؤتمر للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ بلغ مجموعها ٦٧٣ مليون دولار.

ومن شأن النمو الصفري الحقيقي أن يمكن المنظمة من المحافظة على قدرتها في المجالات ذات الأولوية. وأول هذه المجالات أنشطتها المعيارية التي تتضمن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومدونة السلوك الخاصة بالمبيدات، وهيئة الدستور الغذائي، وصيانة الموارد الوراثية وادارتها، والصيد الرشيد، وتقييم الموارد الحرجية. ثانياً، فيما يتعلق بالمساعدات الفنية التي تقدمها للدول الأعضاء بناء على طلبها مثل تنفيذ اتفاقية مراكش، والنهوض بتربية الأحياء المائية دون تلويث البيئة، وصيانة الغابات وادارتها، ومكافحة الآفات والأمراض، والانذار المبكر بنقص الغذاء، ودور المرأة في التنمية الريفية. وأخيراً، فإن تصور النمو الصفري الحقيقي من شأنه أن يمكن المنظمة من مواصلة تقديم الدعم المباشر للبلدان في شكل تقديم المشورة في مجال السياسات ومساعدتها في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ودعم الاستثمار والعمليات الميدانية ولاسيما البرنامج الخاص للأمن الغذائي.

أما في حالة النمو الصفري الإسمي، فبالرغم من كافة الجهود التي بذلت لن يكون بوسعنا أن نواصل العمل الا في بعض هذه المجالات ذات الأولوية كالغابات، وهيئة الدستور الغذائي، وبرنامج التعاون الفني والبرنامج الخاص.

ومن الواضح - وهذا مايلزم التأكيد عليه - أن التأثير السلبي على البرامج التي توليها الدول الأعضاء أولوية متقدمة سوف يتفاقم في حالة وجود ميزانية دون النمو الصفري الإسمي.

والآن، وبعد أن استعرضت أمام حضراتكم المقترحات الخاصة بالميزانية أجد لزاماً على أن أقدم لكم بعض المقارنات الصارخة:

إن ميزانية المنظمة تعادل استهلاك أمريكا الشمالية من التبغ لمدة يومين فقط، وأقل من قيمة استهلاك الشمبانيا في دولة أوروبية واحدة.

فأين إذن تقع مكافحة الجوع الذي يعاني منه ٨٠٠ مليون نسمة ضمن أولويات العالم الموسر؟

(خاتمة)

السيد رئيس المؤتمر، أصحاب المعالي الوزراء، سيداتي، سادتي،

اننى كمدير عام يبذل كل جهد لتحقيق أهداف منظماتكم، أشعر بالثقة والتشجيع بعد النتائج التي حققها مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي كان حشدا تاريخيا، وحريص أيضا على المحافظة على قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء، وأهمها ما جاء في اعلان روما، وفي خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة.

اننى على ثقة بأن المسؤولية الأولى في هذا العمل تقع على الدول الأعضاء، وبأن دور المنظمة يقتصر على تزويد الدول بالخدمات، والدعم الذى تحتاجه. وعلى أن أوضح ضخامة الاحتياجات التي أعربت عنها وأن أنقلها الى قادة العالم والرأى العام الدولى. وأعدكم بأن أبذل كل ما فى وسعى، فى حدود الموارد التي ستوضع تحت تصرفي، مراعيًا فى ذلك تحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة والشفافية. واننى على يقين من أن قراراتكم سوف تؤكد حرصكم على أن تبقى المنظمة فى وضع يمكنها من الاستجابة للاحتياجات الضخمة والعاجلة التي ألقى مؤتمر القمة الضوء عليها، وتحقيق الآمال المشروعة التي أثارها مؤتمر القمة لدى الفئات المعرضة لخطر الجوع ولدى أشد الفئات فقرا فى هذه القرية الكونية التي نعيش فيها.

وأشكركم